الداهوم: تلافي أغلب ملاحظات ديوان المحاسبة

«الميزانيات البرلمانية»: ناقشت مشروع قانون بربط ميزانية مجلس الأمة للسنة المالية 2022/2021

اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية

بدر الداهوم

جانب آخر من الاجتماع

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي مشروع قانون بربط ميزانية مجلس الأمة للسنة المالية 2022/2021، والحساب الختامي عن السنتين الماليتين 2019/2018 و2020/2019، وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنه.

وقال مقرر اللجنة النائب د. بدر الداهوم في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن اللجنة ناقشت أمس ميزانية مجلس الامة، مؤكداً أنه تم تلافي أغلب ملاحظات ديوان المحاسبة.

واضاف ان اللجنة اكتشفت أن هناك عقدا مبرما مع مكتب استشارات قانونية لقناة مجلس الأمة من عام ٢٠١٤ بقيمة ٣٠ ألف دينار سنويا، متسائلا ما جدوى هذا العقد خاصة وأن هناك إدارة قانونية تابعة لمجلس الأمة تقوم بالترافع وتمثيل المجلس أمام المحاكم ولديها أكثر من ١٠٠ قضية منظورة أمام المحاكم.

وأشار إلى أن اللجنة اكتشفت أيضاً أن صاحب مكتب المحاماة تجاوز بحق بعض النواب الشرفاء في وسائل التواصل الاجتماعي، والذين هم ضد رئيس مجلس الأمة وسياسته وتجاوز أيضاً بكتابة المقالات ضدهم لأنهم يقومون بدورهم التشريعي في مجلس الامة.

ولفت إلى أن اللجنة طالبت باعتبار هذا العقد عقداً تنفيعياً مقابل سب النواب من قبل هذا الشخص المحسوب على قناة المجلس، متسائلا ما السبب وراء منح هذا المكتب ١٨٠ ألف دينار حتى الآن، مؤكدا أن هذا العقد سوف يلغى كونه مخالف للقانون.

من أجل مصلحة الكويت وأبنائها

جوهر يطالب بتقييم شامل للعملية التعليمية بمراحلها كافة

حسن جوهر

طالب النائب د.حسن جوهر بضرورة تقييم العملية الدراسية بكل مراحلها في الكويت وأن تقوم القيادات التربوية بالتنسيق والتعاون مع اللجنة التعليمية البرلمانية من أجل مصلحة الكويت وابنائها.

وقال جوهر في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه مع استئناف الدراسة أمس، لابد أن تكون لنا وقفة مع وزارة التربية للبحث في آلية تطور التعليم في ظل هذه الظروف الحاليّة.

وأوضح جوهر إنه بعد مرور عام كامل علي جائحة كورونا فإن وزارة التربية تتبنى سياسات ردود الفعل والقرارات العشوائية من دون وجود رؤية واضحة وفق جدول زمني محدد حتي يكون لها مردود إيجابي للتحصيل الدراسي لأبنائنا الطلبة.

واستغرب جوهر التكليف الذي تم لمعلمات رياض الأطفال من خلال نمط جديد من الأداء الدراسي من دون أي تحضير أو تدريب خلاف ما حدث في الفصل الدراسي الأول.

وأشار إلى أن عملية التقييم والدرجات تتسم بالعشوائية وأدت إلى تضخم الدرجات بشكل كبير من دون أن تكون هناك أي ضمانات لجودة التعليم والمادة العلمية مؤكدا ضرورة أن يكون هناك تأسيس علمي خصوصا في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة.

وحذر جوهر من أنه وفي ظل التحصيل الدراسي عن بعد وفي عدم وجود تأسيس علمي سليم سيعاني أبناؤنا الطلبة معاناة شديدة في المستقبل علي مستوى الدراسات العليا مشيرا إلى تجربة الدمج التي تمت في سنة الغزو.

واستغرب جوهر أيضا عدم وضوح رؤية نظام الامتحانات وعدم توافر ضمانات لأن تكون الامتحانات عادلة وشفافة لافتا إلى أن هناك خللا كبيرا في العملية التعليمية بات يعاني منه المدرس والطالب وولي الأمر.

وأضاف جوهر أنه يقوم حاليا بإعداد حزمة أسئلة برلمانية حول قضايا تدخل في صميم العمل التربوي ورصد الجوانب الفنية .

للحصول على حقهم الدستوري والسياسي

الغريب يقترح السماح للمواطنين بالتسجيل في سجلات قيد الناخبين على مدار العام

يوسف الغريب

أعلن النائب يوسف الغريب عن تقديمه اقتراحا بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات مجلس الامة، وذلك بالسماح للمواطنين بالتسجيل في سجلات قيد الناخبين على مدار العام على أن يحدد الوزير المختص الفترات التي يسمح بها بذلك، ونص الاقتراح على مايلي:

"مادة أولى": يتم استبدال المادة السابعة للقانون المشار إليه لتكون على النحو التالي:

"يشمل جدول الانتخاب اسم كل كويتي موطنه في الدائرة الانتخابية عندما تتوافر فيه الصفات المطلوبة لتولي الحقوق الانتخابية، ولقبه ومهنته وتاريخ ميلاده ومحل سكنه، ولا يجوز أن يقيد الناخب في أكثر من جدول واحد، ويحرر الجدول من نسختين على ترتيب حروف الهجاء ويوقع عليها من رئيس اللجنة وعضويها، وتحفظ إحداهما في مخفر الشرطة بالدائرة الانتخابية والأخرى بالأمانة العامة لمجلس الأمة، ويجوز للجنة أن تطلب من أي شخص إثبات أي شرط من الشروط اللازمة لتوليه الحقوق الانتخابية".

"مادة ثانية": يتم استبدال المادة الثامنة من القانون المشار إليه لتكون على النحو التالي:

"يتم تحرير جداول الانتخاب أو تعديلها على مدار العام، ويحدد الوزير المختص فترات استقبال المواطنين، ويشمل التعديل السنوي:

1 – إضافة أسماء الذين أصبحوا حائزين الصفات التي يشترطها القانون لتولي الحقوق الانتخابية.

2 – إضافة أسماء من أهملوا بغير حق في الجداول السابقة.

3 – حذف أسماء المتوفين.

4 – حذف أسماء من فقدوا الصفات المطلوبة منذ آخر مراجعة أو من كانت أسماؤهم أدرجت بغير حق.

5 – حذف من نقلوا موطنهم من الدائرة وإضافة من نقلوا موطنهم إليها.

ولا يجوز إجراء أي تعديل في الجداول بعد صدور مرسوم دعوة الناخبين للانتخاب".

"مادة ثالثة": يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون

"مادة رابعة": على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون – ويعمل به من تاريخ إقراره.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: أشار القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات مجلس الامة، إلى شمول جدول الانتخاب اسم كل كويتي موطنه في الدائرة الانتخابية في الأول من فبراير من كل عام عندما تتوافر فيه الصفات المطلوبة لتولي الحقوق الانتخابية.

وكذلك أشار القانون إلى آلية إضافة أسماء الذين بلغوا سن العشرين واستوفوا سائر الصفات التي يطلبها القانون لتولي الحقوق الانتخابية.

وكذلك نظم إضافة أسماء من أهملوا بغير حق في الجداول السابقة، وحذف أسماء المتوفين ومن فقدوا الصفات المطلوبة منذ آخر مراجعة أو من كانت أسماؤهم أدرجت بغير حق وكذلك حذف من نقلوا موطنهم من الدائرة وإضافة من نقلوا موطنهم إليها.

وقد حدد القانون المشار إليه شهر فبراير من كل عام لتحرير جداول الانتخاب أو تعديلها خلال هذا الشهر فقط سنويا.

إن تحديد فترة واحدة لشهر واحد مع الأخذ في الاعتبار النمو السكاني الذي قد يسبب تكدسا، وظروف سفر بعض المواطنين في هذا الشهر لقضاء اجازات الربيع أو لارتباطهم بالدراسة غير مقنع، الأمر الذي أفقد الكثير من الراغبين بالتسجيل والذين لهم الحق في التسجيل ومن ثم المشاركة في الحياة السياسية بالإدلاء بأصواتهم في الانتخابات التشريعية.

وعليه تقدمت بهذا القانون لإتاحة المجال أمام جميع المواطنين ممن توافرت فيهم الشروط للتسجيل في سجلات قيد الناخبين بشكل دائم على مدار العام ويحدد الوزير المختص الفترات التي يسمح بها بذلك ليستطيع الحصول على حقه الدستوري ويتمتع بحقوقه السياسية في إعطاء صوته وترشيح من يمثله في مجلس الأمة.

هشام الصالح يوجه 11 سؤالا إلى 10 زراء

هشام الصالح

وجه النائب د.هشام الصالح 11 سؤالا إلى 10 وزراء هم كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح، ووزير الداخلية الشيخ ثامر العلي الصباح، ووزير المالية خليفة حمادة، ووزير التربية وزير التعليم العالي د.علي المضف، ووزير الشؤون الاجتماعية وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري، ووزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري، ووزير التجارة والصناعة وزير الدولة للشؤون الاقتصادية فيصل المدلج، ووزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات د. عبدالله معرفي، ووزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، ووزير العدل د.نواف الياسين.

سؤال مشترك إلى 10 وزراء، نص السؤال على ما يلي: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

أولا: المعينين بالجهات التابعة لكم على العقد الثاني والثالث وعقد الراتب المقطوع وعقد استعانة بخبرات، يرجى بيان الآتي:

1 – شف ببيانات العاملين غير الكويتيين من المعينين على العقود سالفة الذكر حتى تاريخ ورود هذا السؤال مبينا فيه اسم الموظف والرقم المدني والجنسية والراتب الحالي والمسمى الوظيفي، والمستوى العلمي والتخصص والتقدير النهائي، مع تزويدي بصورة ضوئية معتمدة من عقودهم وموافقة ديوان الخدمة المدنية، وذلك عن جميع الجهات التابعة لكم لكل جهة على حدة.

2 – هل صرفت أي مكافآت أو تعويضات للمعينين على العقد الثالث والراتب المقطوع وعقد الاستعانة نظير مشاركتهم في لجان أو فرق عمل أو أي تكليفات من جهتكم؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بقرارات اللجان وفرق العمل أو أي تكليفات شاركوا فيها والمبالغ المصروفة لهم وموافقات ديوان الخدمة المدنية على الصرف.

ثانيا: بالإشارة إلى العقود التي تبرمها الجهات التابعة لكم مع الشركات والتي تتضمن عمالة فنية أو استشارية أو خبرات، وذلك بخلاف عقود خدمات النظافة والمراسلين والأمن والحراسة وخدمات الضيافة يرجى بيان الآتي:

(1) صورة ضوئية من العقود التي أبرمتها الأمانة والجهات التابعة لكم خلال السنوات المالية (2018/2017، 2019/2018، 2020/2019) مع كشف يوضح فيه رقم العقد، موضوع العقد، تاريخ بداية ونهاية العقد وما إذا كان العقد مستمرا أو منتهيا، اسم الشركة المتعاقد معها ونوع ونشاط ترخيص الشركة، والقيمة الإجمالية للعقد، وموافقات الجهات الرقابية اللازمة، والبند المختص في الميزانية الذي ستخصم قيمة العقد منه وما يفيد اعتمادها في ميزانية الجهة).

2 – شف بالعمالة التي تضمنها تلك العقود شاملا لاسم الموظف، والرقم المدني، والجنسية، والتكلفة الشهرية حسب العقد، والتخصص، وطبيعة العمل، وسنوات الخبرة وهل سبق للموظف العمل في ذات الجهة أو جهات حكومية أخرى؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فكم كان راتبه السابق في الجهة التي كان يعمل بها؟

3 – هل أعلنت الجهة عن الوظائف المطلوبة التي تضمنتها العقود المبرمة مع الشركات؟ وهل خوطب ديوان الخدمة المدنية عن حاجة الجهة لتلك الوظائف قبل إبرام العقود؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى موافاتي بجميع الإجراءات والكتب والمراسلات والردود بهذا الشأن، وإذا كانت الإجابة النفي، فما مبررات الجهة بعدم اتباع الطرق الرسمية المعتمدة في توفير متطلباتها من الوظائف من خلال الكوادر الكويتية؟

4 – صورة ضوئية من استمارات الصرف من الإدارة المالية في الجهة الخاصة بسداد دفعات الشركات على هذه العقود معتمدة من جميع المسؤولين والمراقب المالي في الجهة التابع لجهاز المراقبين الماليين عدد (3) استمارات صرف لكل عقد عن كل سنة مالية من السنوات المالية (2018/2017، 2019/2018، 2020/2019).

5 – هل سجل مكتب المراقبين الماليين بالجهة وديوان المحاسبة ملاحظات عند مراجعتهم لتلك العقود التي تتضمن توفير عمالة فنية أو استشارية أو خبرات قبل إبرامها؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة ضوئية من تلك الملاحظات وجميع المراسلات والردود بهذا الشأن وذلك عن السنوات المالية (2018/2017)، (2019/2018).

ثالثا: بالإشارة إلى العقود التي تبرمها الجهات التابعة لكم مع الشركات والتي تتضمن عمالة فنية أو استشارية أو خبرات، وذلك بخلاف عقود خدمات النظافة والمراسلين والأمن والحراسة وخدمات الضيافة يرجى بيان الآتي:

(1) صورة ضوئية من العقود التي أبرمتها الأمانة والجهات التابعة لكم خلال السنوات المالية (2018/2017، 2019/2018، 2020/2019) مع كشف يوضح فيه رقم العقد، موضوع العقد، تاريخ بداية ونهاية العقد وما إذا كان العقد مستمرا أو منتهيا، اسم الشركة المتعاقد معها ونوع ونشاط ترخيص الشركة، والقيمة الإجمالية للعقد، وموافقات الجهات الرقابية اللازمة، والبند المختص في الميزانية الذي ستخصم قيمة العقد منه وما يفيد اعتمادها في ميزانية الجهة).

2 – شف بالعمالة التي تضمنها تلك العقود شاملا لاسم الموظف، والرقم المدني، والجنسية، والتكلفة الشهرية حسب العقد، والتخصص، وطبيعة العمل، وسنوات الخبرة وهل سبق للموظف العمل في ذات الجهة أو جهات حكومية أخرى؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فكم كان راتبه السابق في الجهة التي كان يعمل بها؟

3 – هل أعلنت الجهة عن الوظائف المطلوبة التي تضمنتها العقود المبرمة مع الشركات؟ وهل خوطب ديوان الخدمة المدنية عن حاجة الجهة لتلك الوظائف قبل إبرام العقود؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى موافاتي بجميع الإجراءات والكتب والمراسلات والردود بهذا الشأن، وإذا كانت الإجابة النفي، فما مبررات الجهة بعدم اتباع الطرق الرسمية المعتمدة في توفير متطلباتها من الوظائف من خلال الكوادر الكويتية؟

4 – صورة ضوئية من استمارات الصرف من الإدارة المالية في الجهة الخاصة بسداد دفعات الشركات على هذه العقود معتمدة من جميع المسؤولين والمراقب المالي في الجهة التابع لجهاز المراقبين الماليين عدد (3) استمارات صرف لكل عقد عن كل سنة مالية من السنوات المالية (2018/2017، 2019/2018، 2020/2019).

5 – هل سجل مكتب المراقبين الماليين بالجهة وديوان المحاسبة ملاحظات عند مراجعتهم لتلك العقود التي تتضمن توفير عمالة فنية أو استشارية أو خبرات قبل إبرامها؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة ضوئية من تلك الملاحظات وجميع المراسلات والردود بهذا الشأن وذلك عن السنوات المالية (2018/2017)، (2019/2018).

سؤال إلى وزير الصحة ،نص السؤال على ما يلي: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كم عدد التحورات الفيروسية (viral genome sequencing) التي أجريت منذ بداية الجائحة حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

2 – في تاريخ 2021/1/19 أعلنت وزارة الصحة عن رصد حالتين من الفيروس المتحور البريطاني (b117) فكم عدد العينات التي أجرى عليها من تلك الرحلة؟

3 – كم كانت عدد حالات الكورونا المسجلة والمرتبطة بالسفر لبريطانيا من بداية نوفمبر 2020 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

4 – كم يبلغ عدد أجهزة فك الشفرة الوراثية (next generation sequencing) التي تمتلكها الوزارة؟ وهل عمل الفحص الجيني للحالات المكتشفة للفيروس الجيني في مختبرات وزارة الصحة أم عن طريق إرسال العينات لمختبرات خارجية؟ إذا كان عن طريق مختبرات خارجية فيرجى بيان الأسباب.

5 – تعلن وزارة الصحة يوميا عن عدد المسحات التي تجري ولكن لماذا لا تعلن عن مصدر المسحات سواء كانت لمسافرين أو من المستشفيات الحكومية أو الخاصة؟

الصيفي يوجه سؤالا إلى وزيرة الأشغال عن بيانات من تم انتدابهم إلى «الاتصالات»

الصيفي الصيفي

وجه النائب الصيفي الصيفي سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة دولة لشؤون البلدية د. رنا الفارس، عن بيانات من تم انتدابهم وإعارتهم إلى الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات منذ تأسيسها.

وطلب النائب في سؤاله إفادته وتزويده بالآتي:

1 – كشف تفصيلي ببيانات من تم انتدابهم وإعارتهم إلى الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات منذ تأسيسها حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

2 – هل عُين أحد من الذين تم انتدابهم وإعادتهم للهيئة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بكشف تفصيلي يبين ذلك.

3 – هل أعلن عن الوظائف التي تم التعيين بها في الهيئة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من إعلان التوظيف يتضمن الشروط، وكشف تفصيلي ببيانات المتقدمين للوظائف بمن فيهم المعينون والمرفوضون مع بيان أسباب الرفض، وتزويدي بصورة ضوئية من محاضر المقابلات الشخصية للمتقدمين للوظائف.